

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)
بشأن السودان

يشرفني أن أحيل طيه التقرير النهائي الذي أعده فريق الخبراء المعني بالسودان وفقاً لما
طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٢ من قراره ٢٢٦٥ (٢٠١٦).

وقد قُدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن
السودان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ونظرت فيه اللجنة في ٥ كانون الثاني/
يناير ٢٠١٧.

وسأعرض على مجلس الأمن، عما قريب، رأي اللجنة بشأن التقرير وأي إجراءات
متابعة للتوصيات الواردة فيه.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) فولوديمير يلتنكو

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان من فريق الخبراء
المعني بالسودان

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بالسودان بأن يحيلوا طيه التقرير الذي أعده الفريق
عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦).

(توقيع) توماس بيفوولي وانجالا
المنسق/خبير (النقل والجمارك)
فريق الخبراء المعني بالسودان

(توقيع) فانسان دراك
خبير (إقليمي)

(توقيع) دانيلا كرافيتس ميراندا
خبيرة (في القانون الإنساني الدولي)

(توقيع) وارين ميليا
خبير (الأسلحة)

(توقيع) أهماي كومار سريفاستاف
خبير (مالي)

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان والمنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

موجز

في أعقاب قيام الأمين العام في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (انظر S/2016/852) بتعيين فريق الخبراء المعني بالسودان، أمضى الفريق قرابة خمسة أسابيع، من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، في رصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن دارفور. وقام الفريق بما عدده ١٠ بعثات إقليمية ودولية لجمع معلومات ذات صلة بولايته. وقد تصرف الفريق، في عمله، باستقلالية وشفافية وموضوعية وحيادية.

غير أن الفريق لم يتمكن من السفر إلى السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب عدم إصدار التأشيرات. والفريق على استعداد للسفر إلى السودان حال إصدار السلطات المختصة التأشيرات لأعضائه.

وتواصلت أثناء فترة ولاية الفريق المناقشات بشأن عملية السلام في دارفور. وظلت حالة وثيقة الدوحة للسلام في دارفور مثار خلاف بين الحكومة والجماعات المسلحة الرئيسية غير الموقعة على الوثيقة - حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان الذي يقوده مني أركو ميناوي، وجيش تحرير السودان الذي يقوده عبد الواحد النور - التي رفضت مرارا الاعتراف بالوثيقة كأساس للسلام في دارفور.

ولم يعد لحركة العدل والمساواة ولا لجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وجود مهم في دارفور نتيجة لاستراتيجية الحكومة الفعالة المضادة للتمرد. وتعمل الحركة الآن في الغالب في جنوب السودان، على حين يعمل جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في ليبيا. علما بأن هذه الجماعات تقوم بأنشطة المرتزقة، ويُقال إنهم يقومون بأنشطة إجرامية في هذين البلدين.

وقد أصبح النزاع بين الحكومة والجماعات المسلحة في دارفور مقصوراً على منطقة جبل مرة، حيث يواصل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد السيطرة على جيوب فيها. وقد أدى القتال إلى نزوح أعداد كبيرة من المدنيين. علما بأن تحليل المعلومات المتاحة للفريق من عام ٢٠١٦ يبرز قيام القوات المسلحة السودانية بتحليلات عسكرية هجومية واسعة في منطقة جبل مرة لقصفها جواً بأسلحة جو - أرض مختلفة. ولا بد من إجراء مزيد من التحقيقات قبل أن يتمكن الفريق من استخلاص استنتاجاته فيما يتعلق بانتهاكات الحظر

على التحليقات العسكرية الهجومية وعلى توريد الأسلحة. والفريق على علم بمزاعم الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين أثناء القتال في منطقة جبل مرة، والتي يعتزم التحقيق فيها للتأكد من احتمال وقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

وعلى الرغم من أن النزاع ظل محصوراً، من الناحية الجغرافية، في منطقة جبل مرة، فقد تواصلت بلا هوادة العنف الطائفي المحلي، ونشاط الميليشيات وقطع الطريق في ولايات دارفور الخمس، مما يهدد الأمن والاستقرار الداخليين. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني يمثل شاعلاً خطيراً، ولا سيما للمستضعفين من السكان في مخيمات النازحين، ويواصل الجناة العمل في جو يتيح الإفلات من العقاب.

ولا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يواجهون قيوداً على الوصول إلى مختلف مناطق دارفور، وبخاصة مناطق جبل مرة المتضررة من أزمة عام ٢٠١٦، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. ولا يزال موظفو وممتلكات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلاً عن أفراد المساعدة الإنسانية، مستهدفين من جانب مختلف الجماعات المسلحة، وإن يكن بصورة أقل تواتراً مما كان في السنوات السابقة. وسوف يواصل الفريق رصد هذه المسائل.

وأخيراً، يواصل الفريق التحقيق في عدم الامتثال لحظر السفر وتجميد الأصول فيما يتعلق بالأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات.

المحتويات

الصفحة	
٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - برنامج العمل
٦	ثالثا - المنهجية
٧	رابعا - البيئة التشغيلية والتعاون
٧	ألف - حكومة السودان
٧	باء - الدول الأعضاء
٨	جيم - بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى
٨	خامسا - ديناميات النزاع
٩	ألف - النزاع في دارفور: منطقة جبل مرة
١٠	باء - وجود جماعات دارفورية مسلحة في جنوب السودان
١٢	جيم - وجود جماعات دارفورية مسلحة في ليبيا
١٣	دال - العنف الطائفي وعنف الميليشيات المسلحة
١٣	سادسا - العملية السياسية والتقدم المحرز في إزالة العقبات التي تعترض عملية السلام
١٣	ألف - التطورات في عملية السلام
١٤	باء - تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
١٥	جيم - خريطة طريق فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ
١٦	دال - الحوار الوطني
١٧	هاء - البيئة الإقليمية
٢٠	واو - التحديات التي تواجه عملية السلام
٢١	سابعا - التقدم المحرز في الحد من انتهاكات حظر توريد الأسلحة
٢٢	ألف - رصد العنف المسلح في دارفور

٢٣	باء - الأنشطة العابرة للحدود
٢٥	جيم - دراسة القدرات والإمكانيات التسليحية
٢٥	ثامنا - انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان
٢٦	ألف - الهجوم على جبل مرة
٢٧	باء - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية
٢٨	جيم - العنف الجنسي والجنساني
٢٨	دال - انتهاكات القانون الإنساني الدولي ذات الصلة بالأطفال
		هاء - الهجمات على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملين في
٢٩	مجال المساعدة الإنسانية في دارفور
٣٠	تاسعا - أحكام حظر السفر وتجميد الأصول
٣٠	ألف - تنفيذ الحظر المفروض على السفر
٣١	باء - تمويل الجماعات المسلحة
٣٢	عاشرا - التوصيات
٣٣		المرفقات*

* التطبيقات المتوفرة فقط باللغة التي قدمت، دون تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن فريق الخبراء المعني بالسودان بقراره ١٥٩١ (٢٠٠٥). وقد جرى منذ ذلك الحين تمديد ولاية الفريق عدة مرات، آخرها التمديد الوارد في القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦). وترد معلومات تفصيلية كاملة عن ولاية الفريق في المرفق الأول.
- ٢ - وقام الأمين العام، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بتعيين الأعضاء التالية أسماؤهم في الفريق: توماس بيغوولي وانجالا (كينيا، المنسق وخبير النقل والجمارك)؛ وفانسان دراك (فرنسا، خبير إقليمي)؛ ودانييلا كرافيتس ميراندا (شيلي، خبيرة في القانون الإنساني الدولي)؛ ووارين ميليا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خبير الأسلحة)؛ وأجهاي كومار سريفاستاف (الهند، خبير مالي) (انظر S/2016/852).
- ٣ - وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢٢٦٥ (٢٠١٦) إلى الفريق أن يقدم تقريرا نهائيا يتضمن ما خلص إليه من استنتاجات وتوصيات في موعد أقصاه ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - برنامج العمل

- ٤ - بعد اجتماع تمهيدي مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، عُقد في نيويورك في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وضع الفريق برنامج عمل لتنفيذ ولايته.
- ٥ - وركز الفريق على رصد التطورات في دارفور وعلى استعراض وتحليل المعلومات المتوافرة بشأن ولايته. وفي الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قام الفريق بما عدده ١٠ بعثات إقليمية ودولية، وتم نشر أربعة من الخبراء (خبير النقل والجمارك، والخبير الإقليمي، والخبير في القانون الإنساني الدولي، وخبير الأسلحة) على فترات مختلفة خلال الفترة (وانضم الخبير الخامس إلى الفريق في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). والغرض من هذه البعثات هو تمكين الفريق من متابعة الدلائل وجمع المعلومات ذات الصلة بولايته وتقييم تأثير المنطقة المحيطة على نزاع دارفور.
- ٦ - وسعيا إلى تقييم التقدم الذي أحرزته عملية السلام في دارفور، قام الفريق بزيارة إثيوبيا وجنوب السودان لإجراء مشاورات مع السلطات والأطراف الفاعلة الأخرى. وفي إثيوبيا، عقد الفريق مناقشات مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان، والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسودان وجنوب السودان، والمبعوث

الخاص للولايات المتحدة المعني بالسودان وجنوب السودان، ووفد الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأفريقي ضمن آخرين. وفي جنوب السودان، التقى الفريق بممثلي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والوكالات الشريكة، وأعضاء السلك الدبلوماسي وأطراف فاعلة أخرى.

٧ - وسعياً إلى رصد مجالات الولاية المبينة في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) وما تلاه من قرارات ذات صلة، سافر الفريق إلى النمسا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، والتقى بممثلي مختلف الوكالات والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مركّزا على النزاع في دارفور.

٨ - كما التقى الفريق بعدد من أطراف النزاع خارج السودان. فالتقى الفريق في أوغندا مع: (أ) ميني أركو ميناوي، قائد جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي؛ (ب) جبريل إبراهيم، قائد حركة العدل والمساواة؛ (ج) منصور أرباب، رئيس حركة العدل والمساواة، وهي جماعة منشقة عن حركة العدل والمساواة. والتقى الفريق في فرنسا بعبد الواحد النور، قائد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد.

٩ - غير أن الفريق لم يتمكن من التقاء المسؤولين السودانيين في الخرطوم أو إجراء رصد ميداني في دارفور.

ثالثاً - المنهجية

١٠ - اتبع الفريق منهجية مهنية وتقنية تركز على الحفاظ على الشفافية والموضوعية والحيادية والاستقلالية. وعمل بتوافق كامل مع أفضل الممارسات والأساليب الموصى بها من جانب الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزارات (انظر S/2006/997). وأولي الاهتمام للالتزام بمعايير الشفافية، والمصادر، والأدلة الموثقة، والتثبت من المصادر المستقلة التي يمكن التحقق منها، وإعطاء الحق في الرد للمتحاورين. وقد أقام الفريق تفكيره على أساس توازن الاحتمالات للتأكد من إمكان التثبت من حقيقة أو معلومة على أساس مصادر موثوقة أو أدلة يمكن التحقق منها.

١١ - وعلى الرغم من مدة ولاية الفريق المحدودة، فإنه سعى إلى الحصول على معلومات من مجموعة مختلفة من المصادر التي يمكن التحقق منها في المجالات ذات الصلة بولايتيه. كما قام الفريق باستعراض المعلومات المتاحة للعموم، والتي تؤكد تقارير الأمم المتحدة حيثما أمكن، لاستخلاص المعلومات ذات الصلة بالحالة في دارفور في الفترة المشمولة بالتقرير^(١).

(١) لأغراض هذا التقرير، "الفترة المشمولة بالتقرير" تعني الولاية.

رابعاً - البيئة التشغيلية والتعاون

١٢ - وجه الفريق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تحديين تشغيليين اثنين رئيسيين هما عدم إصدار تأشيرات للسفر إلى السودان، وتأخر تشكيل الفريق. ونتيجة لذلك، كانت قدرة الفريق على الوفاء بولايته تفصيلاً محدودة. ويرى الفريق أنه يحتاج، كي ينفذ ولايته على نحو أكثر فعالية، إلى مهلة زمنية ممتدة بما يكفي في الميدان، وبخاصة في السودان وفي الدول المجاورة. ونظراً للوقت المطلوب للحصول على التأشيرات والتخطيط للسفر وترتيبه، وتحديد وتنسيق مواعيد مع السلطات المختصة، وغير ذلك من المسائل، فمن شأن الفريق أن يستفيد من ولاية أطول مدة كي ينجز عمله بالكامل (انظر التوصية الواردة في الفقرة ١٠٠).

ألف - حكومة السودان

١٣ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وعُقب بدء أعضاء الفريق عملهم، قاموا بتقديم طلبات للحصول على تأشيرات إلى البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الفريق اجتماعاً ثنائياً بنّاء مع البعثة الدائمة، تلقى فيه الفريق إشارات إيجابية بشأن إصدار التأشيرات لأعضاء الفريق. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى الفريق مذكرة شفوية من البعثة الدائمة، عن طريق أمانة اللجنة، تفيد بأن السلطات السودانية المعنية ترحب بالزيارة المزمعة للفريق، وأن موعد الزيارة سوف يجري تحديده من خلال القنوات الدبلوماسية. كما أبلغ الفريق بصورة غير رسمية، من خلال الأمانة، أن طلبات التأشيرات لن يجري تجهيزها إلا بعد ورود تعليمات أخرى من العاصمة. غير أنه وقت كتابة التقرير، لم يُمنح أعضاء الفريق التأشيرات المطلوبة، وقد أطلع الفريق اللجنة على هذا الأمر.

١٤ - وإضافة إلى طلب إصدار تأشيرات، طلب الفريق تعاون حكومة السودان على منح أعضائه تصاريح للسفر إلى دارفور من أجل رصد الحالة على الأرض، وعلى الإذن لهم بالذهاب إلى المناطق المتضررة من النزاع.

باء - الدول الأعضاء

١٥ - يعرب الفريق عن تقديره للتعاون الذي تلقاه من الدول الأعضاء. وقد التقى الفريق في عدد من بعثاته بأعضاء السلك الدبلوماسي لمناقشة تنفيذ مختلف القرارات.

جيم - بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

١٦ - يعرب الفريق عن تقديره للتعاون الذي قدمته إليه، في القيام بعمله، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت وكالات شتى للأمم المتحدة على تبادل الآراء والتحليل التفصيلي للمعلومات مع الخبراء في مختلف مجالات ولاية الفريق. ففي جنوب السودان، قدمت بعثة الأمم المتحدة فيه دعماً إدارياً ولوجستياً، ويسرت بعثة الخبراء. كما عقد الفريق اجتماعات مع مختلف مسؤولي البعثات لمناقشة المسائل المتعلقة بولاية الفريق.

خامساً - ديناميات النزاع

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انحصر النزاع بين الحكومة والجماعات المسلحة في دارفور في منطقة جبل مرة، حيث لا يزال جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد يسيطر على جيوب من الإقليم. ولم يعد لحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وجود يُعتدّ به في دارفور نتيجة لاستراتيجية الحكومة الفعالة لمكافحة التمرد^(٢).

١٨ - وفي حين ظل النزاع محدوداً جغرافياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العنف الطائفي المحلي وأنشطة الميليشيات وقطع الطرق دون هواده في ولايات دارفور الخمس، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار الداخليين. وتشير المعلومات التي جمعها الفريق إلى أن النشاط الإجرامي هو أحد الأسباب الرئيسية لسقوط ضحايا من المدنيين في دارفور (انظر المرفق الثالث).

١٩ - وتتركز أنشطة فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة في معظمها الآن في ليبيا وجنوب السودان، حيث تتورط الجماعتان في أنشطة مرتزقة، ويقال في أنشطة إجرامية (مثل النهب والاختطاف للحصول على فدية والاتجار). والظاهر أنهما يعتمدان استراتيجية تقوم على الانتظار فيما يتعلق بدارفور. ولأنهما في منأى عن الضغط العسكري لحكومة السودان، فإنهما يسعيان إلى إعادة بناء قدرتهما باستخدام الإيرادات المتأتية من أنشطة المرتزقة والأنشطة الإجرامية الحالية. وبحسب تقديرهما للوضع، قد يتطور المناخ الإقليمي لصالحهما في الأجل القصير إلى المتوسط، ويتيح لهما فرصاً جديدة لاستعادة نشاطهما في دارفور بقدرات عسكرية معززة. ولكن، مع مرور الوقت، إذا بقيت الجماعتان متورطتين في القتال

(٢) أبلغت بعض المصادر الفريق بأن جماعات صغيرة معزولة من المقاتلين من فصيل ميني ميناوي موجودة في مناطق من دارفور، ومهمتها تأمين مخابئ الأسلحة.

والأنشطة الإجرامية في الخارج، فإنهما ستكونان عرضة للتحويل إلى ميليشيات مخصصة تهيم وسط نزاعات إقليمية أخرى، وستكونان عرضة لفقدان برامجهما السياسية وأهميتهما في دارفور.

ألف - النزاع في دارفور: منطقة جبل مرة

٢٠ - في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شنت الحكومة هجوماً واسع النطاق على جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، بمشاركة خليط من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وفي الأعوام السابقة، حالت الطبيعة الجبلية للتضاريس دون تمكن القوات الحكومية من دحر مقاتلي فصيل عبد الواحد من جبل مرة وإحكام سيطرتها الكاملة على المنطقة. وفي عام ٢٠١٦، نفذت القوات الحكومية عمليات لتطويق الجماعة وقطع شبكات إمدادها وصلاتها بالمجتمعات المحلية. وقد سيطرت قوات الحكومة على بعض الطرق الرئيسية المؤدية إلى جبل مرة، في حين تشير تقارير إلى أن جماعة مسلحة من الرعاة من قبيلة الرزيقات قطعت طريق سورتوني - كباكية الاستراتيجي في شمال دارفور^(٣). وحاولت القوات الحكومية تطهير المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين من خلال تكثيف القصف الجوي، وأسفرت هذه العمليات عن تشريد أعداد كبيرة من السكان.

٢١ - وأحكمت قوات الأمن الحكومية سيطرتها على قرى تُعدّ معاقل لفصيل عبد الواحد، مثل سرونق، الواقعة جنوب شرق قولو، وفنقا سوق وروكرو. وجعلت فصيل عبد الواحد يواجه صعوبة أشد أيضاً في الحصول على الإمدادات والدواء والذخيرة.

٢٢ - وأججت الخسائر التي تكبدها فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة التوترات الداخلية إزاء الاستراتيجية التي تتبناها الحركة وقيادة عبد الواحد النور. إذ تفيد تقارير أن بعض القادة الميدانيين يرون أن الجماعة لا ينبغي لها أن تواصل قتال قوات الأمن الحكومية الأكثر عدداً وعدة في جبل مرة، مفضّلين إما المشاركة في عملية السلام أو العثور على ملاذ آمن في ليبيا أو في مكان آخر. وقد انشقّ عدة قادة بارزين في الأشهر الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تفيد التقارير بأن جماعة منشقة، تضم نحو ٢٠٠ مقاتل يقودهم محمد الأمين (تورو)،

(٣) ادّعت الجماعة المسلحة أنها قطعت الطريق رداً على ادّعاءات تنسب إلى أشخاص مشردين داخلياً سرقة مواش، لكن عدة مصادر موثوقة ذكرت بأن لدى الجماعة صلات مع قوات الدعم السريع وأنها عملت بالتنسيق معها.

أحد أكثر قادة قوات فصيل عبد الواحد نفوذاً، وقّعت اتفاق سلام مع الحكومة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦^(٤).

٢٣ - ويواصل فصيل عبد الواحد قتال القوات الحكومية، على الرغم من إضعافه. ويظل عبد الواحد النور رمزاً يتطلّع إليه الكثيرون في طائفة الفور، بالإضافة إلى كونه الوجه السياسي للحركة. وعلى الرغم من زيادة الضغط الخارجي الذي تفرضه جهات من بينها الولايات المتحدة وتشاد، فإن عبد الواحد النور لا يزال يرفض الدخول في أي شكل من أشكال الحوار مع حكومة السودان، التي يرى أنها غير شرعية، ويرفض وساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ^(٥).

باء - وجود جماعات دارفورية مسلحة في جنوب السودان

٢٤ - تركّزت حركة العدل والمساواة منذ الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في جنوب السودان بصورة رئيسية، بدعم من حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان^(٦). ووفقاً لمصادر مختلفة، قدّمت الحركة المساعدة العسكرية إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق مختلفة من البلد، في مقابل هذا الدعم. وفي عام ٢٠١٤، بعد اندلاع الأزمة في جنوب السودان، أدّت الحركة دوراً محورياً في مساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان على قتال الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ودار معظم القتال في منطقة بانتيو بولاية الوحدة. وفي ذلك الوقت، كانت الحركة موجودة في ولايات غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال والوحدة.

٢٥ - وبعد أن جنّدت الحركة عناصر جديدة وحصلت على معدات جديدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، حاولت دخول دارفور مجدداً من جنوب السودان، فشنت هجوماً ضخماً من قواعدها في ولاية غرب بحر الغزال (انظر S/2016/852، الفقرات ٥١-٥٤). لكن الجماعة مُنيت بهزيمة كبيرة على يد قوات الأمن السودانية في قوز دنقو (جنوب دارفور)، مما أدى إلى إضعافها بصورة شديدة في الأجل المتوسط. وفي أعقاب الهزيمة، انسحب من

(٤) الحوار الوطني السوداني، "مجموعة أبو جمال توقع على الوثيقة الوطنية"، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، متاح في الرابط التالي: <http://hewarwatani.gov.sd/eng/index.php/media-center/news/581-abu-jamal-group-signs-the-national-document.html>

(٥) مقابلة مع عبد الواحد النور.

(٦) وثقت ذلك مصادر منها تقارير متاحة للعموم صادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة.

تبقي من الجماعة (ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ عنصر وفقاً لبعض المصادر) إلى قواعدهم في ولاية غرب بحر الغزال، التي ينشطون فيها حالياً.

٢٦ - وكانت الجماعة أقل ظهوراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك جزئياً إلى انحسار القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الشمال. ومع ذلك، تفيد عدة مصادر موثوقة أن الجماعة شاركت، في الأشهر الأخيرة، في القتال في غرب بحر الغزال، وقدمت الدعم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مواجهة ميليشيات الفريت والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووفقاً لمصادر مختلفة موجودة في الميدان، يُدعى أن الحركة كانت في طليعة الهجمات على مدينة راجا (في حزيران/يونيه) ومدينة واو (في تموز/يوليه)، معززة بذلك الوجود المحدود للجيش الشعبي لتحرير السودان في تينك المنطقتين.

٢٧ - وقد أدت الهزيمة في قوز دنقو إلى زيادة التوترات الداخلية في الجماعة، إذ تفيد التقارير أن بعض الكوادر شككت في استراتيجية جبريل إبراهيم. وتفيد التقارير أن معنويات المقاتلين تراجعت، فمع تبدد أي فرص حقيقية لعودتهم إلى ديارهم في دارفور، لم يعد لوجودهم في جنوب السودان غاية أو مغزى.

٢٨ - وعلى الرغم من أن حكومة جنوب السودان طلبت علناً من الجماعات المسلحة السودانية مغادرة أراضيها، فإنها قد لا تكون قادرة على تطبيق هذا القرار من الناحية العملية. ولا تملك حركة العدل والمساواة الروابط التاريخية نفسها مع حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. غير أن مصادر محلية مختلفة أبلغت الفريق بأن لدى الحركة حالياً روابط عملياتية مع قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان على الأرض، وأنها كانت تمدّه بدعم مهم في ولاية غرب بحر الغزال. وعلاوة على ذلك، فإن التسلسل القيادي في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان غير مفعلّ تفعيللاً كاملاً.

٢٩ - وأخيراً، يبدو أن قيادة حركة العدل والمساواة ترى الآن أن الجماعة معرضة لخطر فقدان محور تركّزها إذا ظلت موجودة في جنوب السودان مدة أطول. وعليه، يُدعى أن الجماعة تخطط للانتقال قريباً إلى السودان، إما إلى دارفور وإما إلى جنوب كردفان^(٧).

(٧) مقابلة مع جبريل إبراهيم.

جيم - وجود جماعات دارفورية مسلحة في ليبيا

٣٠ - أبلغت مصادر موثوقة مختلفة الفريق بأنه كان لفصيل ميني ميناوي وجود كبير (عدة مئات من المقاتلين) في ليبيا منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وأفادت مصادر موثوقة أيضاً أن حركة العدل والمساواة تنشط في ليبيا. ووفقاً لتلك التقارير، كانت الجماعتان تقاتلان إلى جانب الجيش الوطني الليبي. وتفيد التقارير أن معظم نشاطهما في البداية كان يتمحور في منطقة الكفرة. ووفقاً لمصادر مختلفة، حاضرت عناصر من فصيل ميني ميناوي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قتالاً شديداً إلى جانب قوات التبو في مواجهة ميليشيا الزاوية، وتكبدت خسائر فادحة خلالها. ومنذ هجوم الجيش على الهلال النفطي، تفيد التقارير أن هذه الجماعات الدارفورية المسلحة تمركزت في المنطقة لمساعدة الجيش الوطني الليبي على السيطرة عليها. وأفادت مصادر أن فصيل ميني ميناوي موجود في منطقة زلة في الهلال النفطي. وأفادت عدة مصادر أيضاً أن بعض عناصر هذه الجماعات المسلحة متورط في أنشطة إجرامية، بما فيها إقامة نقاط تفتيش غير قانونية والاختطاف للحصول على فدية والاتجار بالبشر.

٣١ - وإذ تدرك قوات الأمن التابعة للحكومة السودانية خطر تسلل جماعات دارفورية مسلحة من ليبيا، عززت وجودها على طول المنطقة الحدودية. واستناداً إلى مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، محمد عطا، نشرت قوات الدعم السريع في كانون الثاني/يناير حوالي ١٠٠٠ عنصر على طول المنطقة الحدودية، لأسباب منها منع تسلل الجماعات الدارفورية المسلحة^(٨).

٣٢ - وينكر كل من حركة العدل والمساواة وفصيل ميني ميناوي أي وجود لهما في ليبيا. وتدعي الحركة أن العناصر الذين يُزعم أنهم موجودون في ليبيا هم في الواقع منشقون ما زالوا ينسبون أنفسهم للحركة، من أمثال عبدالله بنده وهارون أبو طويلة^(٩).

٣٣ - ونظراً لضيق الوقت، لم يتمكن الفريق من مواصلة التحقيق في التقارير التي تفيد بوجود حركة العدل والمساواة وفصيل ميني ميناوي في ليبيا. وسيواصل الفريق رصد هذه المسألة.

(٨) سودان تريبون، "الأمن السوداني ينشر قوات لمنع تسلل مقاتلي (داعش) عبر دارفور"، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، متاح في الرابط التالي: www.sudantribune.com/spip.php?article57738.

(٩) مقابلة مع جبريل إبراهيم.

دال - العنف الطائفي وعنف الميليشيات المسلحة

٣٤ - تشكل التوترات الطائفية، وكذلك التجاوزات التي ترتكبها الميليشيات، عوائق مستمرة أمام تطبيع الوضع في دارفور. وقد اعتمدت السلطات الحكومية، ولا سيما الولاية، تدابير إيجابية للحد من هذا العنف، من قبيل فرض حظر التجوال، وعمليات الوساطة بين الطوائف، ونشر قوات الأمن، وفرض قيود على حمل الأسلحة على المأ. لكن لم تنفك نوبات من العنف الطائفي تنشب في جميع أنحاء دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن مئات من الإصابات في صفوف المدنيين وتشريد الآلاف منهم. ويتبين من المواجهات المسلحة المتقطعة في شرق دارفور بين طائفة المعاليا وطائفة الرزيقات الجنوبية للسيطرة على الأراضي - وهاجم خلالها أفراد من طائفة الرزيقات منزل الحاكم في الضعين (شرق دارفور) في نيسان/أبريل ٢٠١٦ - كيف أن هذه الظاهرة تشكل تحدياً لسلطة الحكومة والاستقرار في المنطقة.

٣٥ - ويرتبط بهذه المسألة انتشار الميليشيات المسلحة القبلية، المتورطة في أعمال قطع الطرق وإقامة نقاط تفتيش غير قانونية والاختطاف للحصول على فدية وسرقة السيارات واحتلال الأراضي بصورة غير قانونية وارتكاب تجاوزات في حق المدنيين. ويُبلغ بانتظام عن هجمات تشنها الميليشيات على القوات المسلحة السودانية والمباني الحكومية.

سادساً - العملية السياسية والتقدم المحرز في إزالة العقبات التي تعترض عملية السلام

ألف - التطورات في عملية السلام

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت حكومة السودان إلى التوصل إلى اتفاق للسلام في دارفور، وفق شروطها الخاصة. إذ حاولت، مستندة إلى تفوقها العسكري على الأرض وإلى وجود مناخ مواتٍ على الصعيدين الإقليمي والدولي، التوسط من أجل إبرام اتفاق سلام مع اثنتين من الجماعات الدارفورية المسلحة الرئيسية الثلاث، وهما حركة العدل والمساواة وفصيل ميني ميناوي^(١٠). وفي القيام بذلك، سعت الحكومة إلى فرض عزلة -

(١٠) لم توافق الجماعة الدارفورية المسلحة الرئيسية الثالثة، وهي فصيل عبد الواحد، على المشاركة في مباحثات عملية السلام.

سياسية ودبلوماسية - على الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، والتي هي حالياً أقوى الجماعات المسلحة السودانية^(١١).

باء - تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت المناقشات بين الحكومة والجماعات المسلحة في دارفور بشأن توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في تموز/يوليه ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، صرّحت الحكومة باكتمال تنفيذ الوثيقة، وأعلنت أن السلطة الإقليمية لدارفور - الهيئة المسؤولة عن التدابير الرئيسية المتضمنة في الوثيقة - ستُحلّ في نهاية فترة عملها في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أقامت الحكومة حفلاً في الفاشر على سبيل الإيدان الرسمي بالانتهاء من تنفيذ الوثيقة. وحضر الحفل كل من إدريس دبي رئيس تشاد، وفوستين - أرشانج تواديرا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، والشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر. وتفيد التقارير بأن اللجان الخمس السابقة لسلطة دارفور الإقليمية لا تزال تعمل تحت إشراف الرئاسة لرصد تنفيذ آخر تدابير وثيقة الدوحة.

٣٨ - وقد ظلت وثيقة الدوحة مثار خلاف بين الحكومة والجماعات المسلحة الرئيسية غير الموقّعة - حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد - التي رفضت مرارا الاعتراف بالوثيقة أساساً للسلام في دارفور^(١٢). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أثناء المناقشات التي دارت في الدوحة بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، دفعت الحكومة السودانية والسلطات القطرية هذه الجماعات إلى توقيع وثيقة الدوحة. فرفضت هذه الجماعات التوقيع وطلبت بدلا من ذلك إعادة فتح عملية الدوحة، وهو المطلب الذي رفضته الحكومة. وخلال جولة المحادثات بين الحكومة وهذه الجماعات، التي عقدها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٦، ظل وضع وثيقة الدوحة نقطة عالقة في المناقشات.

٣٩ - ونصت وثيقة الدوحة إجراء استفتاء بشأن التقسيم الإداري لدارفور، وتحديدًا بشأن الاختيار بين ضمّ الولايات الخمس في ولاية واحدة أو الإبقاء عليها في شكل خمس ولايات منفصلة. وعلى الرغم من تحفظات السلطة الإقليمية لدارفور والجدل الدائر حول ظروف

(١١) تنشط هذه الجماعة المسلحة حالياً في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

(١٢) في تموز/يوليه ٢٠١١، وقّعت الحكومة وثيقة الدوحة للسلام في دارفور مع تحالف مخصص للجماعات المسلحة التي تشكل أقلية.

التصويت ومعايير أهلية الناخبين، أجرت الحكومة الاستفتاء في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ووفقاً للتناج الرسمية، كانت الغلبة لخيار الولايات الخمس، الذي حصل على نسبة ٩٧،٢٧ في المائة من الأصوات. وكانت هذه نتيجة إيجابية للحكومة، لأن عودة دارفور ولاية واحدة كان من الممكن أن تمهد الطريق أمام زيادة الاستقلال الذاتي للمنطقة. ورفضت الجماعات المسلحة غير الموقعة النتيجة.

٤٠ - وقد حقق تنفيذ وثيقة الدوحة بعض النتائج (انظر S/2016/510، الفقرات ٢٤-٢٧). فأُسفر عن نزع سلاح بعض العناصر المسلحة. وأسفر أيضاً عن ترتيبات لتقاسم السلطة في بعض مؤسسات الدولة، الأمر الذي أتاح تمثيلاً أكبر لبعض النخب السياسية الدارفورية. وأخيراً، فقد أسفر عن إنشاء آلية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، وهي منبر محمود للتعبير على المستوى الشعبي.

٤١ - ومع ذلك، لم يُحرز تقدم كاف بشأن المجالات الرئيسية في وثيقة الدوحة، مثل مسائل انتشار الأسلحة، والنازحين والأراضي. وقد أدت محدودية قدرات السلطة الإقليمية لدارفور، وعدم كفاية التمويل، والمعارك الداخلية بين فصائل السلطة الإقليمية لدارفور، وعدم وضوح توزيع الصلاحيات بين السلطة الإقليمية لدارفور والحكام إلى إعاقة التنفيذ الفعال للوثيقة في هذه المجالات الرئيسية^(١٣).

جيم - خريطة طريق فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ

٤٢ - ابتغاء كسر الجمود في عملية السلام في دارفور وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (المنطقتان)، اقترح ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، اتفاق خريطة طريق على الأطراف السودانية. وتشمل خريطة الطريق مبادئ عامة ترمي إلى وقف عام للأعمال العدائية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وإجراء حوار وطني شامل للجميع. وفي حين وقَّعت الحكومة خريطة الطريق في ٢١ آذار/مارس، أعرب ائتلاف قوى نداء السودان - الذي يتكون من جماعات من بينها حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال - عن تحفظات بشأن النص ولم يوقع عليه سوى في أديس أبابا في ٨ آب/أغسطس، عقب ضغوط كبيرة من جهات خارجية، منها الأمم المتحدة^(١٤). وأعقبت ذلك إجراء مفاوضات

(١٣) مقابلات أجريت مع مصادر دبلوماسية. انظر أيضاً S/2016/805، الفقرتان ١٧٣ و ١٧٤، و S/2016/510، الفقرة ٢٤.

(١٤) قام الأمين العام واللجنة الثلاثية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج) بدعوة الجماعات المسلحة علناً إلى توقيع الوثيقة عقب رفضها في الأولي.

في ٩ آب/أغسطس بشأن وقف الأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في على أساس عملية ذات مسارين (دارفور/المنطقتان)، إلا أنها باءت بالفشل في كلا المسارين في ١٤ آب/أغسطس.

٤٣ - ويمكن أن يُعزى انهيار مناقشات أديس أبابا بشأن دارفور بين الحكومة وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل (مني) ميناوي جزئياً إلى فشل المفاوضات الموازية المتعلقة بالمنطقتين بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال. فبعد عجز الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال عن التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة، بدت الجماعات المسلحة في دارفور أكثر تردداً في عقد صفقة منفصلة بشأن دارفور. ويعزى ذلك جزئياً إلى التضامن الاستراتيجي بين هذه الجماعات، المشاركة في ائتلاف الجبهة الثورية السودانية. وإضافةً إلى ذلك فقد اختلفت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي مع الحكومة بشأن مسائل أخرى خاصة بدارفور تحديداً، وهي حالة وثيقة دارفور وموقع القوات. وتنطوي مسألة موقع القوات على أهمية محورية في المناقشة المتعلقة بوقف الأعمال العدائية وقد ثبت أنها مسألة خلافية خلال المفاوضات بسبب عدم اتفاق الأطراف بشأن شروط تنفيذه (الموقع مقابل المنطقة)^(١٥). وثمة عامل إضافي من العوامل المؤثرة على المناقشات المتعلقة بمواقع القوات، وهو أن قوات الجماعتين المسلحتين مرابطة الآن غالباً خارج السودان.

دال - الحوار الوطني

٤٤ - انتهى الحوار الوطني الذي بدأه عمر البشير رئيس السودان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بعقد مؤتمر الحوار الوطني في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وحضر رؤساء كل من تشاد وأوغندا وموريتانيا ومصر المؤتمر الذي أُيدت فيه وثيقة وطنية تضم المقترحات المقدمة من اللجان المواضيعية الست^(١٦). وفي حين أن الحكومة وبعض الشركاء الإقليميين أشادوا بالحوار باعتباره نجاحاً كبيراً، لم تظهر النتائج الملموسة لهذه العملية بعد.

(١٥) تتعلق "مناقشة الموقع مقابل المنطقة" بمسألة ما إذا كانت الجماعات المسلحة ستُجمَع في منطقة عامة، تتوفر لها فيها حرية الحركة، وفقاً لرأي حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، أو في موقع محدد على وجه الدقة، على نحو ما نادى به حكومة السودان.

(١٦) كانت اللجان المواضيعية الست معنية بالحكومة، والهوية، والحريات والحقوق الأساسية، والاقتصاد، والعلاقات الخارجية، والسلام، والوحدة. ووفقاً لمصادر متعددة، نُقّحت الحكومة بعض المقترحات التي قدمتها هذه اللجان أثناء صياغة الوثيقة الوطنية.

وفي حين أكدت الوثيقة الوطنية - وكذلك الخطاب الختامي للرئيس - على المبادئ العامة للحكم الرشيد والوحدة، فقد ظلت غامضة ومبهمة فيما يتعلق بتدابير التنفيذ المتوخاة بشأن القضايا من قبيل الدستور الجديد والحقوق السياسية ودور الخدمات الأمنية. وعلاوة على ذلك، أدى رفض ائتلاف قوى نداء السودان الانضمام إلى العملية إلى تقويض شموليتها. ورفضت جماعات حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال وحزب الأمة القومي الحوار الوطني لأنها اعتبرته عملية تسيطر عليها الحكومة، ولا تمثل العملية التوافقية الشاملة للجميع المتفق عليها في خريطة الطريق التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

٤٥ - ولا تزال حالة هذا الحوار الوطني وعملية متابعته مثار خلاف. وعلى الرغم من عدم اعتراف حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل (ميني) ميناوي بالحوار، فإنهما يريان أنه يمكن أن يشكل أساساً جيداً لحوار جديد أوسع نطاقاً، مدعيان أنهما سيكونان على استعداد للانضمام إليه بشروط معينة (مثل الاتفاق على إجراءات جديدة)^(١٧). ويُقال إن رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ غير راض عن درجة شمول الحوار الوطني وقد سعى لإقناع الرئيس البشير بإطلاق حوار جديد أكثر شمولاً^(١٨). بيد أن الحكومة أعلنت أن الحوار الوطني قد اختتم ولن يُعاد فتحه، وأن الجماعات غير الموقعة مرحب بمشاركتها في تنفيذه^(١٩).

هاء - البيئة الإقليمية

٤٦ - لا تزال البيئة الدولية والإقليمية مؤاتية لحكومة السودان. وعلى الرغم من تجديد الولايات المتحدة الأمريكية جزاءاتها الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فإنها تقدّر تعاون السودان بشأن مكافحة الإرهاب، في حين أن الاتحاد الأوروبي أصبح يعتبر السودان الآن شريكاً في مكافحة الاتجار بالبشر والمهجرة غير القانونية، ضمن عملية الخرطوم^(٢٠). وإضافةً إلى ذلك، فإن الاستقرار النسبي الذي يسود السودان في منطقة شلّتها الأزمات

(١٧) مقابلتان مع جبريل إبراهيم، ومع ميني ميناوي.

(١٨) مقابلة مع مستشار فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

(١٩) يمكن أن يؤدي اعتقال حكومة السودان شخصيات بارزة من صفوف المعارضة في الآونة الأخيرة إلى زيادة تقويض التنفيذ الناجح للحوار الوطني.

(٢٠) عملية الخرطوم هي مبادرة أطلقتها ٢٨ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ودول أفريقية عدة (منها السودان) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من أجل تعزيز التعاون بشأن الهجرة وبشأن مكافحة الاتجار بالبشر في الطريق الممتد بين القرن الأفريقي وأوروبا.

والتوترات يجعله شريكا متزايدا الأهمية أيضا للمجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمات الجارية في ليبيا وجنوب السودان. وأدى تقارب حكومة السودان مع المملكة العربية السعودية - على أساس التضامن السني والنضال العالمي ضد الإرهاب - إلى إمداد الحكومة بشريان حياة مالي ومزيد من الاعتراف الدولي. وأفضى هذا التحسن في البيئة الدبلوماسية إلى توفير هامش أكبر من الحرية للحكومة أتاح لها السعي إلى عقد اتفاق بشأن دارفور وفقا لشروطها هي.

١ - أوغندا

٤٧ - التقارب بين أوغندا والسودان، الذي بدأ في عام ٢٠١٤، استمر في عام ٢٠١٦. وحضر رئيس السودان بدء رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، دورة رئاسية جديدة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦، في حين حضر الأخير الحفل الختامي للحوار الوطني للسودان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأدى توثيق هذه العلاقة إلى حرمان الجماعات المسلحة في دارفور من أحد مصادر الدعم الخارجي لها^(٢١).

٤٨ - وبناء على طلب من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وبموافقة رئيس السودان، وافق رئيس أوغندا على تيسير مفاوضات دارفور منذ أيار/مايو ٢٠١٦. وعقدت عدة اجتماعات بين الرئيس موسيفيني وقيادة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، كان ينضم إليها أحيانا ممثلون عن حكومة السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وذلك في كمبالا، مما أمد الأطراف السودانية المعنية بمنبر لمناقشات غير رسمية. وفي حين أن عبد الواحد النور دُعي إلى هذه الاجتماعات، فإنه لم يسافر إلى كمبالا لأنه توقع أن رئيس أوغندا سيشرح الجماعات المسلحة على الدخول في مناقشات سلام مع الحكومة، وهو اقتراح كان سيضطر إلى رفضه^(٢٢). وفي الوقت الراهن، ترى حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي السيد موسيفيني محايدا، وإن كان بعد عودته من الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر قد نصح الجماعات المسلحة بالانضمام إلى الحوار الوطني. ويُقال إن السيد موسيفيني يرفض الاضطلاع بدور وساطي رسمي.

(٢١) مصادر سرية.

(٢٢) مقابلة مع عبد الواحد النور.

٢ - تشاد

٤٩ - لا يزال رئيس تشاد يشارك على نحو متقطع في حل الأزمة في دارفور. واجتمع بجرييل إبراهيم وعبد الواحد النور في برلين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بعد يومين من حضور الجلسة الختامية للحوار الوطني في الخرطوم (دُعي ميني ميناوي أيضا إلى اجتماع برلين ولكن لم يتمكن من الانضمام إليه). وفي اجتماع برلين، حاول السيد ديبى إقناع الجماعات المسلحة في دارفور بالانضمام إلى الحوار الوطني. وهذه الجماعات قليلة الثقة في السيد ديبى، إذ لا ترى فيه سوى رسول لحكومة السودان. بيد أن هذه الجماعات المسلحة ترى أن عليها مواصلة المشاركة في المناقشات مع السيد ديبى نظرا لنفوذه في المنطقة وفي دارفور. وتفيد التقارير بأن السيد ديبى يرفض التوسط مباشرة في عملية السلام في دارفور.

٣ - جنوب السودان

٥٠ - في الأشهر الأخيرة، كثفت حكومة السودان ضغطها على سلطات جنوب السودان من أجل تنفيذ اتفاق التعاون المُبرم بين البلدين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ولا سيما الترتيبات الأمنية التي تلزم الدولتين بوقف دعمهما لجماعات المتمردين التابعة لهما. وعقد رئيسا البلدين عدة اجتماعات رفيعة المستوى، كان آخرها في مالابو في تشرين الثاني/نوفمبر أثناء مؤتمر القمة الأفريقي - العربي الرابع. ويقال إنه في هذه الاجتماعات، أصرت حكومة السودان على أن يقطع جنوب السودان صلاته بحركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال.

٥١ - والسودان حاليا موقفه التفاوضي قوي فيما يتعلق بجنوب السودان. ففي ظل الحالة الاقتصادية الصعبة التي تعاشها حكومة جنوب السودان، لا بد لها من عقد صفقة مع السودان بشأن الترتيب المالي الانتقالي المتعلق بعائدات النفط. وهي تحتاج أيضا إلى إعادة فتح الحدود مع السودان، من بين أمور أخرى، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الشمالية، التي تمثل معقل عدة شخصيات قوية في النظام. ويعرف رئيس جنوب السودان، سلفا كبير، أيضا حق المعرفة أن السودان يمكن أن يوفر دعما سريا لرياك مشار، زعيم المعارضة الرئيسي، أو لقادة ميليشيات آخرين، إذا لم يف الرئيس بالتزامه فيما يتعلق بمسألة وجود الجماعات المسلحة السودانية في جنوب السودان. وأخيرا، يتعين على تعبان دينق قاي، النائب الأول الجديد لرئيس جنوب السودان - الذي اتخذ زمام المبادرة بشأن تطبيع العلاقات مع السودان منذ تعيينه في تموز/يوليه - أن يحقق نتائج بشأن هذه المسألة لكي يوطد أقدامه في منصبه.

٥٢ - ونتيجة لزيادة الضغط من السودان، أقرّ كوال مينايق وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى في جنوب السودان علنا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بوجود الجماعات المسلحة السودانية في جنوب السودان - الأمر الذي كانت الحكومة قد أنكرته مرارا حتى ذلك الحين - وذكر أن حكومة جنوب السودان أمرتهم بمغادرة البلد بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

واو - التحديات التي تواجه عملية السلام

٥٣ - تبدو حكومة السودان ملتزمة بتحقيق اتفاق سلام في الأجل القصير مع حركة العدل والمساواة وفصيل ميني ميناوي، قد يشمل مشاركة الجماعتين في حكومة أوسع وفي مؤسسات الدولة^(٢٣). ومن شأن هذا أن يسمح للحكومة بتعزيز مكاتنها الدولية^(٢٤). وكما أن من شأن اتفاق بخصوص دارفور أن يعزز موقف الحكومة في المنطقتين، وأن يعزل الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال عن الجماعات الدارفورية المسلحة ويؤدي، بحكم الواقع، إلى تقسيم الجبهة الثورية السودانية ونداء السودان. ومن شأن هذا التحرك أن يمكن كذلك قوات الأمن السودانية من تركيز جهودها على المنطقتين. بيد أنه بالنظر إلى الموقف القوي للحكومة عسكريا وكذلك على الصعيدين الدولي والإقليمي، يبدو أن بعض أذرع النظام^(٢٥) لا تريد أن تقدم المزيد من التنازلات إلى هذه الجماعات المسلحة.

٥٤ - ومن شأن القوام العسكري المحدود لقوات حركة العدل والمساواة وفصيل ميني ميناوي على أرض الميدان، والعزلة المتزايدة للجماعتين على الصعيد الإقليمي، أن يدفعهما إلى القبول بتسوية سياسية. ومع ذلك، فإن عدم ثقتهمما الراسخة في الحكومة، كما يتضح من المناقشات المتعلقة بمواقع القوات، تمنعهما من اتخاذ خطوة حاسمة نحو السلام. وعلاوة على ذلك، ورد أن بعض أعضاء قيادة الحركتين لم يلتزموا بعد بحل سياسي ويستخدمون المفاوضات كحيلة للتأخير من أجل إعادة تشكيل قوتهم العسكرية، متطلعين إلى حدوث تغيير موات في البيئة الإقليمية.

(٢٣) مصادر مختلفة، عقب المناقشات التي دارت بين حكومة السودان والجماعات المسلحة في دارفور.

(٢٤) شكلت مسألة جزاءات الولايات المتحدة على السودان، على وجه الخصوص، أحد الشواغل الرئيسية للحكومة السودانية.

(٢٥) حسب مصادر مختلفة، اتخذت القوات المسلحة السودانية، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني ووزارة الشؤون الخارجية، أحيانا، مواقف مختلفة بشأن المفاوضات مع الجماعات المسلحة فيما يتعلق بعملية السلام.

٥٥ - ومن غير المرجح أن ينضم عبد الواحد النور إلى عملية السلام في المستقبل القريب. فهو لا يزال يرفض الدخول في محادثات مع حكومة السودان. وهو كذلك لا يعترف بوساطة رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي، ويرفض تقديم تنازلات بشأن الشروط المسبقة على مشاركته في الحوار، بما في ذلك إنهاء العنف على أرض الميدان ونزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة^(٢٦). ويبدو أنه مقتنع بأن رفضه المشاركة في المناقشات الحالية يعطيه مصداقية بين مؤيديه الفور.

٥٦ - ولتحقيق تطبيع دائم للحالة في دارفور، يبدو من الضروري إبرام صفقة سلام شامل - لا يقتصر على اتفاق نخبة لتقاسم السلطة. ومن أجل إتاحة العودة الطوعية للنازحين والحد من العنف الطائفي وقطع الطرق، تتعين معالجة المسائل الرئيسية، مثل السيطرة على الميليشيات والحقوق في الأراضي. ولا يُعرف بعد مدى قدرة الأطراف في عملية السلام على إنجاز هذه المسائل. ومن شأن التدابير اللازمة لمعالجة هذه القضايا أن تؤثر على مصالح بعض أنصارها، بما في ذلك الميليشيات الموالية للحكومة والقبائل المسلحة، التي اضطلعت بدور هام في استراتيجية الحكومة لمكافحة التمرد.

٥٧ - علماً بأن تساهل حكومة جنوب السودان حيال وجود حركة العدل والمساواة على أراضيها، إلى جانب العلاقات الوثيقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة، لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام والاستقرار في دارفور. وفي حين أن حكومة جنوب السودان قد أمرت الجماعات المسلحة السودانية بمغادرة البلد، فإن إنفاذ هذا القرار في الأشهر المقبلة سيختبر صدقها وقدرتها على الإنجاز بشأن هذه المسألة.

سابعاً - التقدم المحرز في الحد من انتهاكات حظر توريد الأسلحة

٥٨ - عملاً بأحكام الفقرتين ٧ و ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) اللتين وُسع نطاقهما بموجب الفقرة ٧ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وعززتهما الفقرات ٨ إلى ١٠ من القرار ١٩٤٥ (٢٠١٠)، واستُكملتا بالفقرة ٤ من القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، يواصل الفريق التركيز على الرصد والتحقيق في سبيل تحديد ما إذا كانت هناك أي انتهاكات لحظر توريد الأسلحة من جانب الحكومة أو الدول الأعضاء أو الجماعات المسلحة غير الموقّعة أو كيانات أخرى. ويركز الفريق جهوده على التحقيق وتقديم تقارير حول المسائل الرئيسية التالية:

(٢٦) مقابلة مع عبد الواحد النور.

(أ) رصد العنف المسلح في دارفور؛ (ب) الأنشطة العابرة للحدود مع احتمال انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة؛ (ج) القدرات والإمكانيات التسليحية.

ألف - رصد العنف المسلح في دارفور

٥٩ - قام الفريق بجمع وتحليل جميع مصادر المعلومات المتاحة لتحديد الحوادث الهامة، والأنماط والاتجاهات المرتبطة بالعنف المسلح في دارفور. وسيتم استخدام البيانات لتوجيه التحقيقات الميدانية اللاحقة ودعم التقارير التقنية. ويمكن تلخيص العنف المسلح في دارفور من حيث انتمائه للفئات الرئيسية التالية على النحو التالي: (أ) الصراع بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة؛ (ب) شن هجمات على الدوريات العسكرية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملين في المجال الإنساني؛ (ج) العنف المسلح ضد المدنيين (انظر المرفقين الثاني والثالث).

٦٠ - وسيجري الفريق تحقيقات متابعة لتأكيد التقارير المتعلقة بمجالات الاهتمام المذكورة أعلاه وتحديد الأماكن المحتملة لارتكاب انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٦١ - وقد أبرز تحليل معلومات من مصادر مفتوحة من عام ٢٠١٦ استخدام القوات المسلحة السودانية الممكنة للتحقيقات العسكرية الهجومية والأسلحة الثقيلة في دارفور. وتشمل الأمثلة التي يُزعم أن هذا التصرف قد أثر فيها على المدنيين ما يلي: (أ) في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عندما قتل ٦ أشخاص وجرح ١٨ في منطقة نيرتي (وسط دارفور) على إثر قصف جوي؛ (ب) في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، عندما لقي شخصان مصرعهما في دربات (جنوب دارفور) من جراء قصف مدفعي. ويمثل إثبات التقارير المتعلقة بحدوث عنف مسلح في جبل مرة أولوية بالنسبة للفريق ما أن تتاح له إمكانية الوصول إلى دارفور.

٦٢ - وقد استعرض الفريق مواد المصادر المفتوحة، بما في ذلك تقرير نشرته منظمة العفو الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بشأن مزاعم تتعلق باستخدام حكومة السودان أسلحة كيميائية في هجومها في جبل مرة. ويلاحظ الفريق أن الحكومة نفت هذه المزاعم استناداً إلى تحقيقها التقني الخاص، في حين أعلنت العملية المختلطة أن دورياتها وموظفيها لم يعثروا على أي دليل لدعم تلك الادعاءات. وقد بدأ الفريق التحليل الفني الخاص به لتلك المزاعم ويعتزم الإبلاغ عن ذلك بالتفصيل في أقرب فرصة ممكنة. بمجرد أن يطمئن إلى أنه يملك أدلة كافية تتيح له التوصل إلى نتيجة بشأن هذه المسألة. وابتغاء التحقق من هذه المزاعم، يحتاج الفريق إلى الوصول إلى الميدان للحصول على عينات من الأرض وأدلة مادية عن الذخائر

المستخدمة، وكذلك لإجراء مقابلات مع مختلف المصادر، مثل ضحايا الهجمات المزعومة وشهودها، والعاملين الطبيين الذين عالجوا الضحايا والقادة العسكريين المشاركين في العمليات في جبل مرة.

٦٣ - وفيما يخص الجماعات المسلحة الدarfورية، كان جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الكيان الوحيد الذي يشارك بانتظام في العنف المسلح ضد الحكومة في دارفور. ويوجد المقر الرئيسي للجماعة في منطقة جبل مرة، وقد شارك في هجمات على القوات الحكومية في معظم الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٤ - وكثيراً ما يتم الإبلاغ عن ضلوع جماعات مسلحة مجهولة الهوية في هجمات ضد المدنيين في دارفور، خاصة في مخيمات النازحين. وكثيراً ما تكون دوافع هذه الهجمات ذات طبيعة إجرامية أو قبلية، في حين يمكن تصنيف البعض الآخر على أنها تُشن بدافع تكتيكي من أجل السيطرة على منطقة ما أو استرداد الأموال.

٦٥ - وكانت الهجمات على دوريات العملية المختلطة أقل تواتراً في عام ٢٠١٦. وقد وقعت الحوادث الرئيسية في مطلع العام، وهي واردة في المرفق الرابع.

باء - الأنشطة العابرة للحدود

٦٦ - لدارفور ثلاثة معابر حدودية دولية تديرها جزئياً السلطات المحلية وهي: الجنيينة، أكبر معبر حدودي في الغرب (غرب دارفور)؛ وتيني، في الشمال الغربي (شمال دارفور)؛ وأم دخن، في الجنوب الغربي (غرب دارفور)^(٢٧).

٦٧ - وثّق الفريق في تقاريره السابقة التهريب عبر الحدود السودانية - التشادية (انظر S/2015/31، الفقرة ٢٥٣، وS/2016/805، الفقرة ١٥٧). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتمكن الفريق من السفر إلى دارفور لتقييم الوضع الحالي على الطبيعة؛ ومع ذلك، تشير المعلومات المتاحة إلى أن هذا الوضع لم يشهد أي تغيير.

٦٨ - وتم إنشاء قوة سودانية - تشادية مشتركة لمراقبة الحدود من أجل تعزيز الأمن على الحدود والتصدي للإرهاب في المنطقة من خلال تعزيز حماية المجتمعات المحلية في غرب دارفور. ويوجد مقر القوة في الجنيينة ويرأسها العميد أحمد محمد عوض الكريّم^(٢٨). وقد تم نشرها على

(٢٧) معلومات الجمارك السودانية وموقعها الشبكي.

(٢٨) المركز الإعلامي السوداني، "السودان وتشاد تقمّان القوة المشتركة لمراقبة الحدود"، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاح على الرابط التالي: <http://smc.sd/en/2016/10/sudan-chad-assess-joint-border-force>.

طول الحدود السودانية - التشادية، حيث تنفذ دوريات مشتركة. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦، تم التوصل إلى اتفاق بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن توسيع نطاق مسؤولية قوات مراقبة الحدود المشتركة لتشمل المناطق الحدودية، في كل من البلدان الثلاثة، حيث تعبر جماعات مسلحة بصورة منتظمة وتشارك في الاتجار بالأسلحة والعتاد ذي الصلة.

٦٩ - وتشير المعلومات المتاحة إلى أن نشاط الجماعات المسلحة والمليشيات العابر للحدود استمر دون هوادة على الرغم من وجود القوة المشتركة لمراقبة الحدود. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير ومعلومات العملية المختلطة المقدمة إلى الفريق من مصدر محلي إلى تزايد التوترات في كليس (غرب دارفور) بين الزغاوة وعدة قبائل عربية محلية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦. فقد عبرت، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٦ مركبة قادمة من تشاد نُقلُ رجالا مسلحين من قبيلة الزغاوة إلى دارفور^(٢٩). كذلك، عبرت في تشرين الثاني/نوفمبر، قبيلتان عربيتان من غرب دارفور إلى منطقة جبل مون على متن مركبات مزودة بأسلحة ردا على ما اعتبرته تأهبا من جانب الزغاوة. وقد تبع ذلك اشتباكات بين المجموعتين، أسفرت عن سقوط ضحايا.

٧٠ - وحافظت حركة العدل والمساواة على وجود لها في جنوب السودان في غرب بحر الغزال، على الخصوص^(٣٠). وأبلغت بعض المصادر الفريق بوجود قواعد لحركة العدل والمساواة في منطقة راجا، وفي ديم الزبير. وهناك احتمال كبير لأن يكون الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قدم أسلحة وذخائر إلى الجماعة، علاوة عن التعاضد عن وجود قواعد تابعة لحركة العدل والمساواة. وذكرت مصادر أخرى قيام الجماعة بتجنيد مجموعة من العناصر في مخيمات اللاجئين شمال جنوب السودان.

٧١ - وقد خلص الفريق في تقريره السابق، إلى أن حكومة جنوب السودان انتهكت الفقرة ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، مقروعة بالاقتران مع الفقرة ٧ من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وذلك بتقاعسها عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع استفادة حركة العدل والمساواة من التدريب التقني ومن المساعدة المرتبطة بتوفير الأسلحة لها من ٢٠١٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (انظر S/2016/805، الفقرات ٤٨ إلى ٥٣). وفي حال التأكد من تقارير ٢٠١٦، فإن استضافة قواعد الحركة الخاصة بالتدريب العسكري وتزويدها بالمعدات العسكرية، سيشكل انتهاكا لحظر جنوب السودان المفروض على توريد الأسلحة. وفي حين تقر حركة العدل والمساواة بوجودها

(٢٩) مقابلة مع المغربيين السودانيين.

(٣٠) انظر الفقرات ٥٠ - ٥٢ أعلاه لمزيد من التفاصيل حول وجود حركة العدل والمساواة في جنوب السودان.

في جنوب السودان، فإنها تنفي أي تعامل لها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الحصول على أي دعم منه^(٣١). ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في هذه القضية.

٧٢ - وتشير التقارير إلى عدة حالات لانتقال جماعات مسلحة عبر الحدود من دارفور إلى ليبيا وعودتها. وقد أبلغت كيانات أخرى عن عبور مقاتلين تابعين لفصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة الحدود في اتجاه ليبيا والمشاركة في القتال الدائر هناك.

٧٣ - وتمثل هذه الأنشطة العابرة للحدود لجماعات مسلحة تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة ويمكن أن تشكل انتهاكا للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وسيواصل الفريق رصد هذه المسألة والتحقيق فيها.

جيم - دراسة القدرات والإمكانيات التسليحية

٧٤ - سوف يواصل الفريق البحث في مسألة إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى جميع الجهات الفاعلة في دارفور للمساعدة في تحديد انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. ووفقا للفقرة ٤ من القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، سوف يشمل هذا تحقيا في توفير وثائق المستخدم النهائي المتعلقة بالأسلحة التي اكتشفت في دارفور. وسيؤكد الفريق أيضا ما إذا كانت هناك تدابير لكفالة الامتثال، أو أنه سيوصي بتدابير للمساعدة في تحسين الامتثال.

٧٥ - وتستند خطط نزع السلاح في دارفور إلى الترتيبات الأمنية النهائية لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وتشمل برنامجا لتحقيق الاستقرار المجتمعي تديره العلمية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب التسجيل الطوعي ووسم الأسلحة النارية. وتقوم مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتنفيذ هذا البرنامج بدعم من العملية المختلطة، وسيتم ذلك أولا في غرب وجنوب دارفور. وعلى الرغم من أن الخطط المفصلة لمراقبة الأسلحة المدنية لا تزال غير معروفة، فقد تم تسريح أكثر من ١٥٠٠٠ مقاتل سابق وتسجيلهم بهدف إعادة إدماجهم. وتقدم دولة قطر الدعم لهذه المبادرة. وسيقوم الفريق برصد التقدم المحرز في البرنامج.

ثامناً - انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان

٧٦ - عملاً بالقرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، واصل الفريق التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على السكان المدنيين والعنف

(٣١) مقابلة مع جبريل إبراهيم.

الجنسي والجنساني، والانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونظراً لتعذر وصول الفريق إلى دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استند في تحقيقاته وتحليلاته إلى استعراض للمعلومات المتاحة التي أبلغت عنها الأمم المتحدة والوكالات الشريكة لها، وكذلك إلى المعلومات التي قدمتها مصادر مختلفة للفريق.

٧٧ - ولم تتحسن الحالة الإنسانية في دارفور في عام ٢٠١٦. ولا يزال المدنيون يرزحون تحت وطأة النزاع. وقد أدى تجدد القتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد خلال النصف الأول من السنة إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان المدنيين، وتزايد العنف ضد المدنيين. وإضافة إلى ذلك، ظلّ العنف الطائفي، وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، وأعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية المنظمة والمليشيات المسلحة والبدو المسلحون سبباً هاماً لانعدام الأمن وتشريد السكان في دارفور (انظر الفقرات ٥٩-٦٥ والمرفق الثالث، و S/2016/510، الفقرة ٣٠).

ألف - الهجوم على جبل مرة^(٣٢)

٧٨ - أدى تصاعد النزاع بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى تشريد واسع النطاق للسكان المدنيين، وبخاصة من منطقة جبل مرة. وأشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد النازحين من جبل مرة تراوح بين ١٦٠ ٠٠٠ و ١٩٥ ٠٠٠ شخص نتيجة للقتال خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، بما في ذلك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين تم تسجيلهم، أو التحقق منهم أو مساعدتهم. وكان الأطفال والنساء يشكلون الغالبية العظمى من النازحين.

٧٩ - ووفقاً لمصادر مختلفة، تضمنت العمليات التي شنتها القوات الحكومية في منطقة جبل مرة عمليات قصف جوي مكثفة تلتها عمليات برية. وتشير عدة تقارير إلى أن الطائرات الحكومية نفذت عمليات قصف جوي واسعة النطاق على مواقع مدنية في منطقة جبل مرة وحوها (انظر المرفق الثاني). وأفيد بأن حملة القصف الجوي هذه أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير قرى عديدة. والفريق على علم بالمزاعم المتعلقة بقيام قوات الأمن، أثناء عملياتها البرية في جبل مرة، بإطلاق النار بصورة عشوائية على المدنيين ونهب وإحراق القرى، مما أجبر السكان على الفرار. وتشير التقارير أيضاً إلى مقتل مدنيين وتشوّههم

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن حملة جبل مرة، انظر S/2016/268، الفقرات ٢-١٠؛ و S/2016/510، الفقرات ٣-٧؛ و S/2016/812، الفقرات ٢-٥.

بمخلفات الحرب من المتفجرات. وأخيراً، تلقى الفريق تقارير غير مؤكدة بأن عناصر مسلحة تدعم العمليات البرية قامت باغتصاب مدنيين أثناء الهجمات وبعدها.

٨٠ - ولم يتمكن الفريق من إجراء تحقيق في هذه المزاعم للتحقق منها بشكل مستقل، نظراً إلى عدم إمكانية وصوله إلى دارفور بعد. ويعتزم الفريق متابعة هذه المسائل. وإذا تأكد هذا السلوك، فإن الاعتداء بشكل متعمد أو عشوائي على السكان المدنيين والممتلكات المدنية يُعتبر انتهاكاً للحظر بموجب القانون الإنساني الدولي^(٣٣).

٨١ - وأخيراً، فإن الفريق على علم بالمزاعم بشأن استخدام القوات الحكومية أسلحة كيميائية خلال عملياتها في جبل مرة في عام ٢٠١٦. وقد شرع الفريق في تحليله التقني للمزاعم^(٣٤) وهو يعتزم متابعة هذه المسألة.

باء - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٨٢ - لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يواجهون حالات يُمنعون فيها من الوصول إلى مناطق مختلفة في دارفور، وبخاصة بعض أجزاء جبل مرة المتضررة من أزمة عام ٢٠١٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أفادت جهات فاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أنهما لم تتمكن من الوصول إلى بعض المجتمعات المحلية المتضررة لتقييم احتياجات ما يُقدّر بنحو ٥٠.٠٠٠ إلى ٨٥.٠٠٠ شخص أفيدَ بأنهم شُردوا بسبب القتال.

٨٣ - وتقدر الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية مجموع عدد النازحين في دارفور بما يفوق ٢,٦ مليون شخص، من بينهم ١,٦ مليون شخص لا يزالون في المخيمات في أنحاء المنطقة، وهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويتعرض النازحون عادة لأعمال العنف وللترهيب وانعدام الأمن داخل المخيمات وخارجها على حد سواء. فعلى سبيل المثال، قُتل في أيار/مايو ٢٠١٦، ستة مدنيين بينهم طفلان بعد تعرضهم لإطلاق نيران من جانب القبائل المحلية المسلحة في سورتوني (شمال دارفور)، بالقرب من موقع لنازحين جدد هربوا

(٣٣) انظر البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المادة ١٣ (٢)؛ وانظر أيضاً Jean-Marie Henkaerts and Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law*, vol. I, International Committee of the Red Cross (Cambridge, Cambridge University Press, 2005),

rules 1, 7 and 11.

(٣٤) انظر الفقرة ٦٢ أعلاه.

من القتال في جبل مرة. وأصيب في الحادثة العديد من الأشخاص الآخرين، بمن فيهم أحد حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة^(٣٥).

٨٤ - وأعلنت الحكومة عن مخططات لإغلاق مخيمات النازحين ونقل السكان. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإنه في وقت سابق من عام ٢٠١٦، أعرب النازحون في جميع أنحاء دارفور عن اعتراضهم على إغلاق المخيمات بسبب انعدام الظروف الأمنية الملائمة لعودتهم الطوعية إلى ديارهم، فضلاً عن عدم إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية، والتعويضات والحقوق في الأراضي (انظر S/2016/510، الفقرة ٣٨).

جيم - العنف الجنسي والجنساني

٨٥ - لا يزال العنف الجنسي والجنساني يشكل مصدر قلق بالغ في دارفور. ويتم الإبلاغ بشكل اعتيادي من مصادر مختلفة عن حوادث اغتصاب نساء وفتيات من قبل رجال مسلحين ورجال ميليشيات وبدو رحل مجهولي الهوية - حدّد الضحايا وشهود عيان هويتهم بأهم من العرب - ومن قبل جماعات أخرى. وفي بعض الحالات، تُرتكب أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في سياق العنف الطائفي. وفي مخيمات النازحين، تتعرض النساء والفتيات بانتظام للعنف الجنسي، بما في ذلك خارج المخيمات، على سبيل المثال، عند جمع المياه أو الحطب أو الاضطلاع بأنشطة لكسب الرزق. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات المحلية والعملية المختلطة من أجل تحسين الحالة الأمنية، لا تزال هذه الجرائم تُرتكب بدون عقاب.

٨٦ - والفريق على علم بالمزاعم المتعلقة بارتكاب عناصر مسلحة مشاركة في حملة جبل مرة أعمال عنف جنسي بحق المدنيين، ولكنه لم يتحقق منها. ويعتزم الفريق التحقيق في هذه المزاعم.

دال - انتهاكات القانون الإنساني الدولي ذات الصلة بالأطفال

٨٧ - يواصل الفريق التركيز على رصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي ذات الصلة بالأطفال. وأفاد الفريق في تقريره السابق، بأن مجموعة من الأطفال كانت محتجزة لدى الحكومة لارتباطها المزعم بحركة العدل والمساواة (انظر S/2016/805، الفقرات ١١

(٣٥) البيان الكامل للمنسق المقيم للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحادثة متاح على الرابط التالي:

<http://reliefweb.int/report/sudan/statement-attributable-united-nations-resident-and-humanitarian>

coordinator-sudan-ms-3. وانظر أيضاً S/2016/587، الفقرة ٩.

و (١٢٠-١٢٣). وأفيدَ بأن الأطفال أُسيروا أثناء القتال بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في دارفور في عام ٢٠١٥. واستناداً إلى الأدلة التي جُمعت، خلص الفريق إلى أن حركة العدل والمساواة وقيادتها العسكرية العليا مسؤولتان عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية في دارفور (المرجع نفسه، الفقرة ١٢١).

٨٨ - وخلال الزيارة التي قامت بها المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح إلى السودان في آذار/مارس ٢٠١٦، سُمح لها بمقابلة الأطفال المحتجزين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أفيدَ بأن الأطفال قد أُفرج عنهم. ويشكل إطلاق سراحهم خطوة هامة نحو تنفيذ خطة العمل التي وقّعت بين الأمم المتحدة وحكومة السودان في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٦، والتي توفر خارطة طريق للحماية الشاملة للأطفال المتضررين من النزاع المسلح في السودان.

٨٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع الفريق بقيادة حركة العدل والمساواة في أوغندا وناقش مسألة وجود أطفال في صفوف حركة العدل والمساواة. وأنكر زعيم حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم بشدة استنتاجات الفريق في تقريره السابق بأن حركة العدل والمساواة تجند الأطفال وتستخدمهم في الأعمال القتالية (المرجع نفسه، الفقرات ١٢٠-١٢٣). ونفى أيضاً وجود أطفال في قواعد حركة العدل والمساواة ومعسكراتها التدريبية وكون الأطفال المذكورين المحتجزين لدى الحكومة من مجندي حركة العدل والمساواة.

٩٠ - ويشير الفريق إلى أن الأمين العام أدرج حركة العدل والمساواة في قائمة الجهات المعنية في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، وقد وجد أدلة على انتهاكات ارتكبت كل سنة منذ عام ٢٠٠٩ (انظر [A/63/785-S/2009/158](#) و [A/64/742-Corr.1](#) و [S/2010/181](#) و [A/65/820-S/2011/250](#) و [A/66/782-S/2012/261](#) و [A/67/845-S/2013/245](#) و [A/68/878-S/2014/339](#) و [A/69/926-S/2015/409](#) و [A/70/836-S/2016/360](#) و [Add.1](#)). وسيواصل الفريق رصد هذه المسألة.

هاء - الهجمات على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في دارفور

٩١ - في عام ٢٠١٦، ظل أفراد العملية المختلطة وممتلكاتها (انظر المرفق الرابع) وأفراد المساعدة الإنسانية هدفاً للجماعات المختلفة، ولكن بوتيرة أقل من السنوات السابقة. فعلى

سبيل المثال، أفيد في ١ كانون الثاني/يناير، عن قيام جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بمهاجمة دورية تابعة للعملية المختلطة بالقرب من كُتْم (شمال دارفور). وفي ٩ آذار/مارس، هاجمت قوة كبيرة مجهولة الهوية دورية تابعة للعملية المختلطة من موقع الفريق في كُتْم كانت ترافق أفراد المساعدة الإنسانية؛ وقد أدى ذلك الهجوم إلى مقتل أحد حفظة السلام وإصابة آخر بجروح. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف أربعة رجال مسلحين اثنين من الموظفين الدوليين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائقهما بالقرب من مكتب المفوضية في الجنيينة، وأدخلوهم عنوةً إلى مركبتهم قبل الفرار. ويعتزم الفريق التحقيق في هذه الحوادث.

تاسعاً - أحكام حظر السفر وتجميد الأصول

ألف - تنفيذ الحظر المفروض على السفر

٩٢ - حقق الفريق، منذ إنشائه، في عدد من انتهاكات الحظر على السفر. وفي معظم الحالات، بقيت التحقيقات مفتوحة على الرغم من قيام الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات بتقديم تأكيد على السفر للفريق. وفي بعض الأحيان، لم تتمكن الدول الأعضاء من تأكيد زيارات الأفراد المدرجين في القائمة إلى أراضيها من خلال قاعدة بيانات الهجرة لديها. ويعود ذلك في المقام الأول إلى عدم توافر معلومات من قبيل تفاصيل وثائق السفر، وموعد الدخول المحدد، ورقم الرحلة الجوية.

٩٣ - ويواصل الفريق التحقيق في عدم الامتثال لحظر السفر فيما يتعلق بالأفراد المدرجين في القائمة. وكان الفريق قد أجرى خلال ولايته السابقة، تحقيقاً بشأن انتهاك لحظر السفر من جانب فرد مدرج في القائمة يدعى موسى هلال كان قد سافر إلى مصر، مثبتاً هذا الانتهاك (انظر S/2016/805، الفقرة ١٥٩). وخلال الولاية الحالية، طلب الفريق إلى الدول الأعضاء المعنية بالمغادرة والدخول تقديم تفاصيل عن وثيقة السفر التي استخدمها الشخص المدرج في القائمة لضم هذه المعلومات المحددة للهوية إلى قائمة الجزاءات المفروضة على السودان. وقد أكدت حكومة مصر السفر، وشرحت للفريق نظام الإعفاء من التأشيرات الذي تستفيد منه فئات معينة من الرعايا السودانيين، وهو السبب وراء هذا الإغفال. وأشارت إلى أن السلطات الوطنية المختصة قد اتخذت التدابير التصحيحية اللازمة. ويعتبر الفريق أن التحقيق في هذه الحادثة قد أفضّل.

٩٤ - وإضافة إلى ذلك، فإنه من أجل إغلاق تحقيق معلق طال أمده، طلب الفريق إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة الرد على ما أثير من تساؤلات بشأن السفر إلى ذلك البلد

الذي أكدته موسى هلال نفسه (انظر S/2015/31، الفقرة ٢٠٩؛ و S/2014/87، الفقرة ١٦٩ والمرفق الثالث عشر).

٩٥ - ويشير الفريق إلى أن الدول ملزمة، عملاً بالفقرة ٣ (د) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة من دخول أو عبور أراضيها. بيد أن القرار لا يتضمن أي أحكام بشأن الإجراءات التي يتعين على الدولة أن تتخذها بعد حدوث الدخول أو العبور واكتشاف الدولة وجود الشخص المدرج على القائمة في أراضيها. وفي الفقرة ٢٢ من القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، حثّ المجلس جميع الدول على التعاون الكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، وبخاصة عبر تقديم أي معلومات تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٩٤٥ (٢٠١٠)، بما يشمل أي معلومات عن حالات عدم امتثال لحظر السفر (انظر التوصية الواردة في الفقرة ١٠١ (ب)).

٩٦ - وفي تقرير الفريق لمتصف المدة المقدم عملاً بالقرار ٢٢٠٠ (٢٠١٥)، أوصى بأن تنظر اللجنة في إصدار مذكرة مساعدة على التنفيذ لتوفير إرشادات عملية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمنع وكشف الانتهاكات المستقبلية لتدابير حظر السفر. وعقب موافقة اللجنة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦ على النظر في إجراءات المتابعة المتعلقة بهذه التوصية، قدم الفريق مشروع مذكرة مساعدة على التنفيذ إلى اللجنة.

باء - تمويل الجماعات المسلحة

٩٧ - يواصل الفريق التركيز على تمويل الجماعات المسلحة لأن توافر الأموال يمكنها من شراء الأسلحة والذخيرة والمركبات والحفاظ على أعضائها. وما لم تُحدّد مصادر التمويل وتُبدل جهود تحييد هذه المصادر، ستظل الجماعات المسلحة تشكل تهديداً حقيقياً للسلام والاستقرار في دارفور.

١ - مشاركة الجماعات الدارفورية المسلحة في أنشطة إجرامية في ليبيا

٩٨ - كما أشير في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٣ أعلاه، فقد أفيد بأن جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة ينشطان كلاهما في ليبيا. ووفقاً لعدة مصادر، فقد شارك بعض عناصر هذه الجماعات المسلحة في أنشطة إجرامية، بما فيها إقامة نقاط تفتيش غير قانونية، والاختطاف طلباً للفدية، والاتجار بالبشر. وقد باتت هذه الأنشطة مصدراً محتملاً لتمويل هذه الجماعات. ويعتزم الفريق التحقيق بدقة في هذه المسألة.

٢ - مشاركة الميليشيات والجماعات المسلحة في الأنشطة الإجرامية في دارفور

٩٩ - كما أشير في الفقرة ٣٥ أعلاه، شهدت دارفور خلال الولاية الحالية عدداً من الحوادث التي شملت: (أ) نقاط تفتيش غير قانونية؛ (ب) هجمات على قوافل المؤسسات التجارية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ (ج) اختطاف أفراد المساعدة الإنسانية الدولية؛ (د) سرقة سيارات. وفي معظم هذه الحالات، أفيد بأن أفراداً مسلحين أو جماعات مسلحة مجهولة الهوية ارتكبت هذه الجرائم. ويعتزم الفريق، فور وصوله إلى المنطقة، التحقيق في مدى إسهام هذه الحوادث في تمويل الميليشيات والجماعات المسلحة العاملة في دارفور.

عاشراً - التوصيات

١٠٠ - يوصي الفريق بأن يمدد مجلس الأمن ولايته إلى ١٨ شهراً (انظر الفقرة ١٢ أعلاه).

١٠١ - ويوصي الفريق اللجنة بما يلي:

- (أ)حث حكومة السودان على تيسير تحقيق مهمة الفريق في أفضل بيئة ممكنة، بما في ذلك عن طريق توفير تأشيرات الدخول المتعدد لأعضاء الفريق في الوقت المناسب ومنحهم إمكانية الوصول غير المحدود إلى دارفور (انظر الفقرات ١٢-١٤ أعلاه)؛
- (ب)تشجيع الدول الأعضاء، عند اكتشاف وجود أفراد مدرجين على القائمة في أراضيها أو عبورهم لأراضيها، على الإسراع بإبلاغ اللجنة عن حالات عدم الامتثال لحظر السفر هذه (انظر الفقرة ٩٥ أعلاه).

Annex I

Mandate

1. In paragraph 7 of resolution [1556 \(2004\)](#), the Security Council mandated all states to take the necessary measures to prevent the sale or supply, to all non-governmental entities and individuals, including the Janjaweed, operating in the states of North Darfur, South Darfur and West Darfur, by their nationals or from their territories or using their flag vessels or aircraft, of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, whether or not originating in their territories. In paragraph 8 of the resolution [1556 \(2004\)](#), the Council further mandated all states to take the necessary measures to prevent any provision to the non-governmental entities and individuals identified in paragraph 7, by their nationals or from their territories of technical training or assistance related to the provision, manufacture, maintenance or use of the items listed in paragraph 7.
2. In paragraph 7 of its resolution [1591 \(2005\)](#), the Council extended the arms embargo to include all parties to the N'Djamena Ceasefire Agreement and any other belligerents in the aforementioned areas in Darfur.
3. In its resolution [2035 \(2012\)](#), the Council extended the reference to the three states of Darfur to all the territory of Darfur, including the new states of Eastern and Central Darfur created on 11 January 2012.
4. The enforcement of arms embargo was further strengthened, in paragraph 10 of the resolution [1945 \(2010\)](#), by imposing the condition of end user documentation for any sale or supply of arms and related materiel that is otherwise not prohibited by resolutions [1556](#) and [1591](#). In paragraph 4 of resolution [2265 \(2016\)](#), the Panel has also been requested to report on the implementation and effectiveness of paragraph 10 of resolution [1945 \(2010\)](#).
5. In paragraphs 3 (d) and 3 (e) of resolution [1591 \(2005\)](#), the Council imposed targeted travel and financial sanctions on designated individuals (the listing criteria were further extended to entities in resolution [2035 \(2012\)](#), to be designated by the Security Council Committee established pursuant to resolution [1591 \(2005\)](#), on the basis of the criteria set out in paragraph 3 (c) of that resolution. In its resolution [1672 \(2006\)](#), the Council designated four individuals.
6. The Panel operates under the direction of the Security Council Committee established pursuant to resolution [1591 \(2005\)](#). The mandate of the Panel, as set out in resolution [1591 \(2005\)](#), is:
 - (a) To assist the Committee in monitoring implementation of the arms embargo;
 - (b) To assist the Committee in monitoring implementation of the targeted travel and financial sanctions; and
 - (c) To make recommendations to the Committee on actions that the Security Council may want to consider.
7. In its resolution [2265 \(2016\)](#) and preceding resolutions, the Security Council also requested that the Panel:

(a) Continue to coordinate its activities, as appropriate, with the operations of the UNAMID, with international efforts to promote a political process in Darfur, and with other Panels or Groups of Experts, established by the Security Council, as relevant to the implementation of its mandate;

(b) Assess in its midterm update and final report:

(i) Progress towards reducing violations by all parties of the measures imposed by paragraphs 7 and 8 of resolution 1556 (2004), paragraph 7 of resolution 1591 (2005) and paragraph 10 of resolution 1945 (2010);

(ii) Progress towards removing impediments to the political process and threats to stability in Darfur and the region;

(iii) Violations of international humanitarian law or violations or abuses of human rights, including those that involve attacks on the civilian population, sexual and gender-based violence and violations and abuses against children; and

(iv) Other violations of the above-mentioned resolutions;

(c) Provide the Committee with information on those individuals and entities meeting the listing criteria in paragraph 3 (c) of resolution 1591 (2005); and

(d) Continue to investigate the financing and role of armed, military and political groups in attacks against UNAMID personnel in Darfur, noting that individuals and entities planning, sponsoring or participating in such attacks constitute a threat to stability in Darfur and may therefore meet the designation criteria provided for in paragraph 3 (c) of resolution 1591 (2005).

Annex II

Summary of reported^a air attacks in Darfur (1 January-30 November 2016)^b

Date	Location	Sector	Attack Type				Aircraft Type					Target	Casualties		
			A/C Bomb ^c	AGM ^d	IM ^e	NK ^f	Mi-24 Hind	Su-25 Frogfoot	Antonov	NK	Ordnance Type		Fatal	Injured	
1 Jan	East Jebel Marra	North				X							Villages	NK	NK
14 Jan	Samra	North				3		X					Village	0	0
15 Jan	Daly Duko	North				1					X		Village	0	0
15 Jan	Tabarat	North				13					X		Village	0	0
16 Jan	Koro	North				X					X		Village	0	0
16 Jan	Barbis	North				X					X		Village	0	0
17 Jan	Koro	North				17					X		Village	0	4
19 Jan	Barbis	North				6					X		Village	NK	NK
22 Jan	Barbis	North				X					X		Village	NK	NK
22 Jan	Kaninga	North				6					X		Village	NK	NK
23 Jan	Golo	Central				X					X		Village	2	0
23 Jan	Kutrum	Central				X					X		Village	6	0
23 Jan	Killin	Central				X					X		Villages	2	2
24 Jan	El Aradeib	North				X					X		Village	0	0
28 Jan	Golo	Central				X					X		Village	6	14
2 Feb	Deribat	South				15					X		Village	0	0
2 Feb	Kutrum	Central				7					X		Village	0	0
3 Feb	Tur	Central				X					X		Village	0	10
4 Feb	Golo	Central				X					X		Village	0	0
5 Feb	Teby	Central				9					X		Village	0	1
11 Feb	Golo	Central				3					X		Village	1	1
11 Feb	Buri	Central				X					X		Village	11	5
12 Feb	Tur	Central				X					X		Village	1	1
12 Feb	Jetinga	Central				X					X		Village	2	1
12 Feb	Golo	Central				36					X		Village	0	0
13 Feb	Kodei	Central				X					X		Village	0	0
14 Feb	Borri	Central				X					X		Village	0	0

Date	Location	Sector	Attack Type				Aircraft Type					Target	Casualties		
			A/C Bomb ^c	AGM ^d	IM ^e	NK ^f	Mi-24 Hind	Su-25 Frogfoot	Antonov	NK	Ordnance Type		Fatal	Injured	
15 Feb	Kwila	Central				X						X	Village	0	0
15 Feb	Marra	Central				X						X	Village	0	0
16 Feb	Sorrong	Central				X						X	Village	2	8
16 Feb	Golol	Central				5						X	Village	0	0
17 Feb	Boldong	Central				X						X	Village	0	0
18 Feb	Tirenay	Central				4						X	Village	0	0
20 Feb	Fouli	Central				X						X	Village	0	0
22 Feb	Tui	North				8						X	Village	0	0
28 Feb	Marra	Central				X						X	Village	8	2
1 Mar	Tek Ro	Central				7				X			Village	0	0
2 Mar	Jokosti	Central				9						X	Village	13	19
5 Mar	Tado	Central				X						X	Village	0	0
5 Mar	Golol	Central				X						X	Village	2	0
15 Mar	Feldi	South				X				X			Village	3	0
16 Mar	Foley	Central				9						X	Village	0	0
16 Mar	Yuro	South				X				X			Village	1	2
19 Mar	Wadi Boor	Central				X						X	Village	0	2
27 Mar	Kidingir	South				X						X	Village	4	0
9 Apr	Guldo	Central				6						X	Village	0	0
13 Apr	Logi	Central				22				X			Village	0	2
25 Apr	Marra	Central				X						X	Village	0	2
4 May	Kutrum	Central				9						X	Village	0	3
3 Jun	Nertiti	Central				X						X	Mosque	2	0
4 Jun	Nertiti	Central				X						X	Villages	6	18
9 Jul	Lobi	South				7						X	Village	3	0
25 Jul	Kass	South				X						X	Villages	2	1
26 Jul	Torrentowra	Central				X						X	Village	0	0
27 Jul	Tringa	Central				X						X	Village	1	0
27 Jul	Kelley	Central				X						X	Village	0	0
27 Jul	Njama	South				X						X	Village	0	0

Date	Location	Sector	Attack Type				Aircraft Type					Target	Casualties	
			A/C Bomb ^c	AGM ^d	IM ^e	NK ^f	Mi-24 Hind	Su-25 Frogfoot	Antonov	NK	Ordnance Type		Fatal	Injured
2 Aug	Feina	South				X					X	Village	0	0
8 Aug	Kabe	Central				X					X	Village	5	0
9 Aug	Sorrong	Central				X					X	Villages	1	0
18 Aug	Fori	North				X			X			Village	0	0
21 Aug	Saboun el Fagur	South				X			X			Village	1	0
27 Aug	Togi	South				X					X	Villages	0	1
14 Sep	Loubi	North				12			X			Village	3	0
23 Sep	Jawa	South				13			X			Village	1	1
12 Oct	Tring	South				X			X			Village	1	0

^a These are incidents reported from a range of sources, cross-referenced against UNAMID reporting to establish veracity.

^b The dashed lines on this, and all subsequent, tables indicate the commencement of the mandate period or end of reporting quarters.

^c Aircraft bomb. (e.g. FAB 500).

^d Air to Ground Missile or Rocket. (e.g. S-8).

^e Improvised munition.

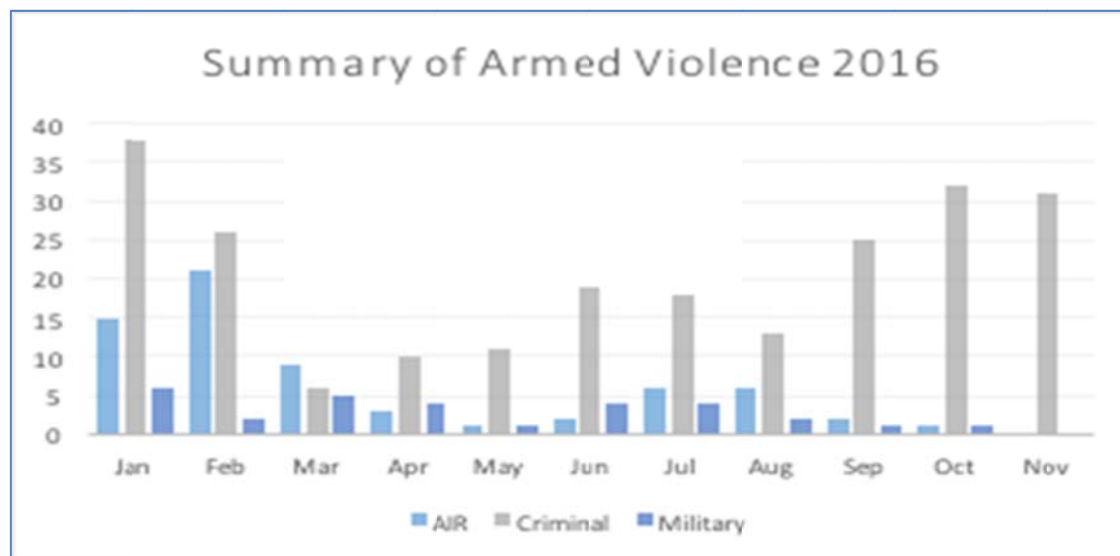
^f Not known.

Annex III

Summary of Armed Violence in Darfur (1 January-30 November 2016)^a

1. The situation in Darfur is complex, and armed violence is a major factor affecting the civilian population. While Government military actions have had a serious impact on the rural populations in its attempt to defeat armed groups, the continual threat from criminal armed violence in all Darfur regions remains the largest factor accounting for civilian deaths.
2. Trend analysis from open-source reporting provides a general understanding of the conflict dynamics; however, it does not indicate actual totals of casualties.
3. The chart illustrated below highlights the increased levels of reporting on SAF aerial bombing in Darfur at the start of the year with a peak in January and February 2016. This major offensive was aimed at defeating SLA/AW in Jebel Marra.
4. Criminal armed violence has been more consistently reported throughout the year and has generally been attributed to robbery and intercommunal violence, often disputes over grazing rights for livestock. As the military situation has stabilized later in the year, there has been an increase in reporting of criminal armed violence being conducted by unknown militia groups.
5. The UNAMID DDR Section reports a decrease in intercommunal violence in 2016 compared to previous years and quote a total of 3,387 civilian deaths between January 2013 and November 2016.

Diagram 1 — Reported frequency of types of arms related incidents



^a This data has been produced from analysis of multiple open source reports, cross-referenced where possible to UNAMID reporting to establish veracity.

Diagram 2 — Breakdown of reported arms-related civilian fatalities by incident type^b

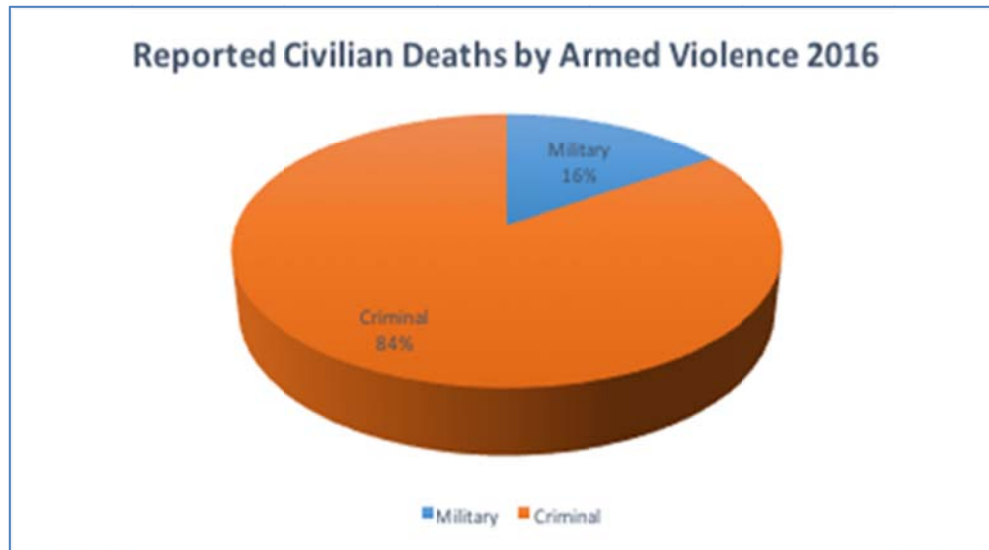
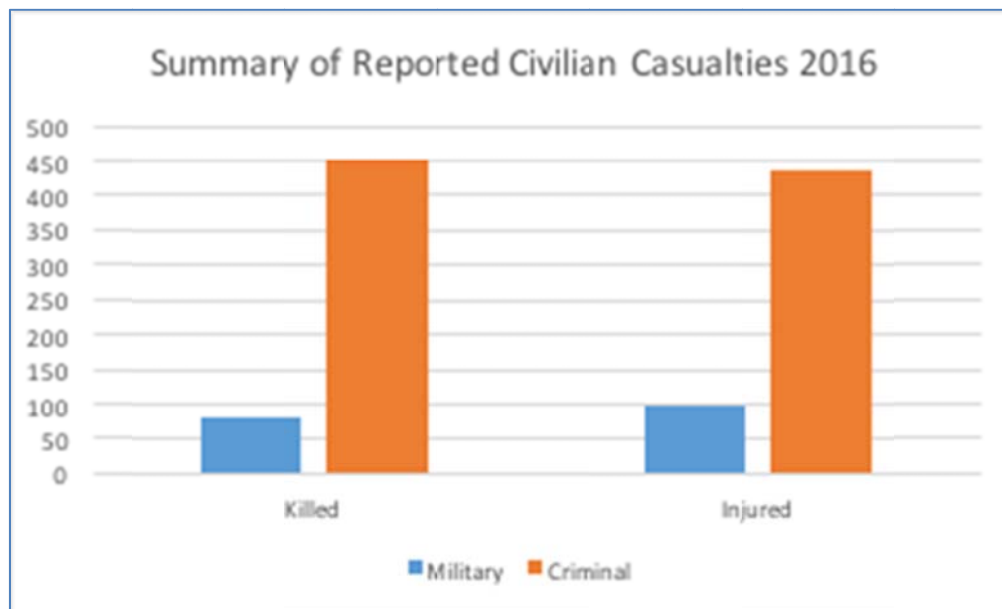


Diagram 3 — Breakdown of all reported armed violence civilian casualties reported in 2016^c



^b Incident types are generic and reflect deaths caused by criminal causes such as intercommunal violence or armed robbery and those as a consequence of military action between SAF and armed groups.

^c The reported military incidents are mainly from offensive aerial overflights and do not necessarily reflect total numbers for civilian casualties caused by military operations.

Annex IV

Summary of reported^a armed violence against UNAMID (1 January-30 November 2016)

Date	Location	Sector	UNAMID target				Individual(s)	A/C ^c	Perpetrator	UNAMID casualties		Remarks
			Base	TS ^b	Patrol	Residence				Fatal	Injured	
1 Jan	31km NE of Kutum	North			X			SLA/AW	0	0	5 weapons seized. UNAMID killed 1 and injured 2 SLA/AW members	
7 Jan	20km S of Anka	North			X			Arab Militia	0	1	5 weapons seized	
31 Jan	El Daein	East			X			Unknown	0	0	Vehicle hijack	
15 Feb	Dereige	South				X		Uniformed men	0	0	Armed robbery	
10 Mar	Damrat Musry, Kutum	Central			X			Unknown	1	1	Ambush of convoy on way to Djarido XP	
9 May	Sortony	North	X					Reizegat armed group	0	1	Attack on IDP camp, 1 UNAMID staff injured	
28 Jun	Labado	East					X	Unknown	0	0	Armed robbery	
24 Nov	Nyala	South					X	Unknown	0	0	4 UNAMID staff abducted and robbed	

^a These are examples of incidents reported by a range of sources, cross-referenced against UNAMID reporting to establish veracity.

^b Team Site.

^c Aircraft.

Annex V**Abbreviations**

A/C	Aircraft
AGM	Air to Ground Missile
AUHIP	AU High Level Panel
CAR	Central African Republic
DDPD	Doha Document for Peace in Darfur
DDR	Disarmament, Demobilization and Reintegration
DRA	Darfur Regional Authority
EU	European Union
IDP	Internally Displaced Person(s)
IM	Improvised Munitions
JEM	Justice and Equality Movement
LNA	Libyan National Army
NISS	National Intelligence and Security Service (Sudan)
RSF	Rapid Support Forces
SAF	Sudanese Armed Forces
SLA/AW	Sudan Liberation Army/Abdul Wahid al-Nour
SLA/MM	Sudan Liberation Army/Minni Minawi
SPLA	Sudan People's Liberation Army (South Sudanese Army)
SPLA-IO	Sudan People's Liberation Army-In Opposition
SPLM	Sudan People's Liberation Movement
SPLM/N	Sudan People's Liberation Movement/North
SRF	Sudanese Revolutionary Front
TS	Team Site
UN	United Nations
UNAMID	African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNMISS	United Nations Mission in South Sudan